

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/ED/2001/5  
18 April 2001  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا  
٢٠٠١-٢٠٠٠

ملخص



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠٠١

## المحتويات

### الصفحة

١	.....	موجز بأهم النقاط
		<u>الفصل</u>
٣	.....	أولاً- الأداء الاقتصادي الكلي
٣	.....	الجدول - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في منطقة الإسكوا للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ بأسعار عام ١٩٩٧ الثابتة
٧	.....	ثانياً- التطورات النقدية والضريبية والمالية
١٠	.....	ثالثاً- أداء القطاع الخارجي
١٣	.....	رابعاً- التطورات في قطاع النقل
١٦	.....	خامساً- بناء رأس المال الاجتماعي

## موجز بأهم النقاط

وبوجه الإجمال، بقيت أحوال سوق العمل في عام ٢٠٠٠ غير مواتية لطالبي العمل في غالبية البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فاننمو الاقتصادي لم يكن من الارتفاع بحيث يوفر فرص عمل لهؤلاء العاطلين عن العمل وبحيث يلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. لكن فرص العمل المفتوحة أمام مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي تحسنت كثيراً في عام ٢٠٠٠، بسبب التسارع الكبير في النمو الاقتصادي وكذلك بسبب الاستمرار في تطبيق سياسات إحلال المواطنين محل الأجانب في الوظائف.

وبقيت معدلات التضخم منخفضة في المنطقة، إذ استطاعت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إبقاء التضخم تحت السيطرة. وتشير التقديرات إلى أن معدلات التضخم تدنت، في غالبية البلدان، عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وبقيت السياسات النقدية في أعضاء الإسكوا في عام ٢٠٠٠ موجهة أساساً إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وساعدت هذه السياسات على ضمان وجود معدلات تضخم منخفضة ومستقرة نسبياً، وحافظت على ثقة القطاع الخاص.

ومكنت الفقفة التي شهدتها أسعار النفط وإنتجاهه وبالتالي إيراداته خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي من تمويل حالات العجز في ميزانياتها التي توقعتها بالنسبة إلى السنة المالية ٢٠٠٠. واعتمد عدد من هذه البلدان، خاصة الكويت وعمان، على افتراضات متواضعة لأسعار النفط في توقعات ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٠٠، ومن ثم فقد كانت الإيرادات النفطية الفعلية (وهي تمثل مساهمها كبراً في إيرادات الميزانية) أعلى بكثير مما كان متوقعاً. ولم تتمكن الإيرادات النفطية التي كانت أعلى بكثير بلدان مجلس التعاون الخليجي من زيادة نفقاتها الرأسمالية وحسب، بل وأيضاً من تخفيض العجز في ميزانياتها أو إزالته تماماً.

وكان أداء الصادرات النفطية أيضاً هو الدافع لأداء التجارة العام في المنطقة في عام ٢٠٠٠. ويقدر أن صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي (بما في ذلك صادرات النفط) قد زادت بنسبة ٥٦ في المائة. وسجلت البلدان المصدرة للنفط من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كذلك نمواً مرتفعاً في صادراتها

في عام ٢٠٠٠، تسرّع النمو الاقتصادي في المنطقة، بسبب التطورات الحاصلة في قطاع النفط. وتدل التقديرات على أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأعضاء الإسكوا<sup>(١)</sup>، باستثناء العراق، زاد بمعدل ٥٪ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وكان هذا المعدل أعلى بكثير من معدل النمو للذين سجلوا في عامي ١٩٩٩ و ١٩٩٨، وهما ١٪ و ٢٪ في المائة بالترتيب. وكان العامل الأساسي الذي عجل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ في غالبية البلدان الأعضاء هو الارتفاع الطارئ في أسعار النفط وإيراداته. كما إن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي التي انتهت لها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي<sup>(٢)</sup> ساهمت في تعجيل النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

وأختلفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اختلافاً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، من جهة، وبلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً<sup>(٣)</sup>، من جهة ثانية، وكذلك فيما بين بلدان كل من المجموعتين. فالتقديرات تشير إلى أن معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، بلغ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما حققت البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً معدل نمو قدره ٢٪ في المائة.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إيرادات المنطقة من النفط وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٣ مليار دولار، أي إلى أكثر من ضعف هذه الإيرادات في عام ١٩٩٨، التي بلغت ٧٠ مليار دولار، كما أنه زاد بنسبة ٣٪ في المائة عن المبلغ الذي حقق في عام ١٩٩٩، وهو ٦٦ مليار دولار. وكانت إيرادات المنطقة من النفط في علم ٢٠٠٠ أعلى بكثير من المستويات السنوية التي سجلتها في التسعينيات، وكانت عند أعلى مستوىاتها منذ عام ١٩٨١، عندما بلغ مجموعها ٦١٧١ مليار دولار.

(١) تتألف عضوية الإسكوا من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.

(٢) الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت.

(٣) الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

وكان الإنفاق العام على الدعم الاجتماعي، لاسيما رعاية كبار السن والمعوقين، دون المستوى الكافي في العديد من بلدان المنطقة. ومن جهة أخرى، فقد ظهرت في منطقة الإسکوا خلال السنوات الأخيرة منظمات غير حكومية كعنصر فاعل قابل للاستمرار في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية. إلا أن البروز المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الحياة العامة وإمكانية قيامها بدور عمل أكبر في مجال التنمية بدلاً من القيام بوظائف لسد النغصات، لم يقع استغلالها حتى الآن بالشكل الكامل.

بسبب ارتفاع أسعار النفط (٣٩ في المائة في مصر، و٢٢ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٧٢ في المائة في اليمن). غير أن بلداناً أخرى من هذه المجموعة شهدت أداء ضعيفاً نسبياً لل الصادرات (٧ في المائة في الأردن ونسبة منخفضة بلغت ٣ في المائة في لبنان). وبشكل عام أدت الزيادة في أسعار النفط وإيراداته إلى زيادة النمو الاقتصادي والارتفاع في الواردات في منطقة الإسکوا خلال عام ٢٠٠٠.

وتتمثل إحدى أهم القضايا بالنسبة إلى التعاون والتكامل الإقليميين في تسهيل النقل والتجارة بين الدول الأعضاء في الإسکوا. ففي عام ١٩٩٩، مثلت الصادرات البيانية ٥٥ في المائة من المجموع والواردات البيانية ٣٩ في المائة. ومن بين الأسباب الأساسية في ضعف التجارة داخل المنطقة تعقيد الإجراءات والتدابير الرسمية والتعريفات على الحدود بين بلدان الإسکوا. وتسهيل النقل والتجارة الدوليين هو نهج متعدد الجوانب من شأنه أن يشمل تحسينات في الهياكل الأساسية لنظام النقل المتكامل وكذلك في كيفية تشغيله.

## أولاً- الأداء الاقتصادي الكلي

بمعدل ٤٥٪ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو معدل أعلى بكثير من معدل النمو الذي سجل في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، والبالغين ٢٦٪ و ٢٧٪ في المائة بالترتيب.

تسارع النمو الاقتصادي في المنطقة خلال عام ٢٠٠٠، بسبب التطورات الحاصلة في القطاع النفطي. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا، باستثناء العراق، زاد

**الجدول - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في منطقة الإسكوا للفترة ١٩٩٨-١٩٩٧ بأسعار عام ١٩٩٧ الثابتة (بملايين الدولارات الأمريكية، وبالنسبة المئوية)**

البلد/المنطقة	النسبة المئوية للتغير									
	(+)٢٠٠١	(-)٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	(+)٢٠٠١	(-)٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	(+)٢٠٠١
البحرين	٤٠٪	٤٪	٣٩٥	٤٧٩	٧ ٤٨٧	٤٪	٧ ١٩٩	٦ ٩١٥	٦ ٦٣٩	٦ ٣٤٩
الكويت	٢٥٪	٣٪	٤٠٥	٤٠٥	٣١ ٤٦١	٠٪	٣٠ ٦٩٣	٢٩ ٦٢٧	٢٩ ٤٧٩	٣٠ ٢٠٠
عمان	٤٪	٣٪	٣٠٠	٢٧٠	١٧ ٢٥١	٩٪	١٦ ٥٨٨	١٦ ١٠٥	١٦ ٢٦٤	١٥ ٨٣٧
قطر	٦٪	٦٪	٣٥٠	٣٥٠	١٤ ٢٧٠	٦٪	١٣ ٤٣٧	١٢ ٦٧٦	١٢ ٢٤٨	١١ ٢٩٨
المملكة العربية السعودية	٣٪	٥٪	٣٥٠	٣٦٠	١٦٢ ٥٥١	٣٪	١٥٧ ٥٠٤	١٤٩ ٤٣٣	١٤٨ ٨٣٧	١٤٦ ٤٩٤
الإمارات العربية المتحدة	١٪	٥٪	١٠٠	٠٪	٥٤ ٢٢٧	٪	٥٣ ٦٩٠	٥٠ ٧٤٧	٥٠ ٤٩٤	٥٠ ٣٩٤
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣٪	٤٪	٤٩٦	٥٨٪	٢٨٧ ٢٤٩	٪	٢٧٨ ٦٦٣	٢٦٥ ٥٠٥	٢٦٣ ٩٧٨	٢٦٠ ٣٩٢
مصر (٢)	٤٪	٥٪	٤٠٠	٦٪	٩٢ ٨٧٤	٪	٨٨ ٨٧٤	٨٤ ٦٤٢	٧٩ ٨٥١	٧٥ ٦١٧
الأردن	٣٪	٣٪	٣٩٠	٣٩٠	٧ ٩٢٠	٪	٧ ٦٨٩	٧ ٤٠٠	٧ ١٧٨	٦ ٩٧٦
لبنان	٢٪	-	٢٠٠	١٪	١٠٠	٪	١٥ ٧٧٣	١٥ ٤٦٤	١٥ ٣١١	١٤ ٨٦٥
الجمهورية العربية السورية	٣٪	٢٪	٣٥٠	(١٩٪)	٧٦٠	٪	١٨ ٦٠٣	١٧ ٩٧٤	١٧ ٥٣٦	١٦ ٦١٣
الجمهورية اليمنية	٣٪	٣٪	٣٠٠	٢٪	١٨١	٪	٧ ٥٤٤	٧ ٣٢٥	٧ ٩٧٩	٦ ٩٤٦
الضفة الغربية وقطاع غزة	٤٪	(٣٪)	٤٠٠	(٣٪)	٩٦٢	٪	٤ ٩١٠	٤ ٧٢١	٤ ٤٩٣	٤ ١٧٠
الاقتصادات الأكثر تنوّعاً (٤)	٣٪	٣٪	٣٩٢	٣٦٦	٤٠٢	٪	١٤٧ ٦٢٦	١٤٢ ٠٤٩	١٣٧ ٣٤٣	١٢٤ ٨٦٨
منطقة الإسكوا (٤)	٣٪	٤٪	٤٥١	١٧٣	٢٧١	٪	٤٣٤ ٨٧٦	٤٢٠ ٥٣٩	٣٩٥ ٧١٢	٣٨٥ ٢٦٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملحوظة: الأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى نمو سلبي.

قد يختلف حساب الأرقام عند جمعها بسبب التدوير.

علامة (-) تعني أن الرقم صفر أو لا يذكر (لا يوجد تغيير).

(١) تقديرات الإسكوا.

(٢) توقعات الإسكوا.

(ج) تبدأ السنة المالية في مصر في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو.

(د) باستثناء العراق، نظراً لعدم توفر بيانات موثوقة.

والجمهورية اليمنية ارتفاعاً في معدلات نموها؛ وشهدت الأعضاء الأخرى (باستثناء العراق) انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ بسبب عوامل مختلفة.

وكان أهم عامل جعل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ في غالبية بلدان الإسكوا هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط وإيراداته، وهو ارتفاع بدأ في آذار/مارس ١٩٩٩ واستمر حتى عام ٢٠٠٠. وعلى عكس العام السابق كان الارتفاع في أسعار النفط في عام ٢٠٠٠ مصحوباً بزيادة، وليسانخفاض، في إنتاج النفط. وكان الأثر المباشر وغير المباشر للأداء الممتاز الذي

وكان هناك اختلاف كبير بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوّعاً، وكذلك فيما بين بلدان كل من المجموعتين. وتفيد التقديرات بأن معدل النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بمجموعها، بلغ في عام ٢٠٠٠ ٥٪ في المائة، بينما حققت الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوّعاً معدل نمو بلغ ٧٪ في المائة. وقد سجل كل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان أعلى في عام ٢٠٠٠ منه في عام ١٩٩٩. أما بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوّعاً فلم تسجل سوى الأردن والجمهورية العربية السورية

بينما يقدر أن الجمهورية العربية السورية شهدت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٢٥% في المائة. أما لبنان فلم يشهد أي نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ بينما يقدر أن معدل النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفض بنسبة ٣% في المائة.

أما في العراق، فيقدر أن النمو الاقتصادي تزايد أساساً نتيجة لارتفاع إنتاج النفط وإيراداته. غير أن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ استمرت في إضعاف الأوضاع الاقتصادية في البلد. فالعقوبات لا تقييد الأنشطة التجارية وحركة رؤوس الأموال فحسب، بل تحول أيضاً دون سيطرة الحكومة على العائدات النفطية للبلد.

وللتطورات التي تشهدها سوق النفط الدولية آثار اقتصادية كبيرة على المنطقة. فثلاثة فقط من أعضاء الإسكوا الـ ١٣ (الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة) ليست أعضاء مصداة للنفط. و يؤثر أداء قطاع النفط تأثيراً كبيراً على الإيرادات والإتفاق الحكومي، وعلى وضع الميزانية، وال الصادرات، والنمو الاقتصادي، وفروض العمل، والتجارة البينية، والسياحة، والأعمال المصرفية، وتحويلات المغتربين. ويرتبط مستوى المعونة الإنمائية التي تقدمها بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتباطاً وثيقاً بمستوى إيراداتها النفطية. فعلى سبيل المثال، قدمت بلدان المجلس، خلال الثمانينيات، ما مجموعه ٤٥ مليار دولار كمعونة إنمائية إلى بلدان نامية أخرى في المنطقة وخارجها. وإذاء انخفضت الإيرادات النفطية في التسعينيات، قدمت هذه البلدان معونة إنمائية قدرت بـ ١٨ مليار دولار. وفي عام ٢٠٠٠، كان أداء قطاع النفط في معظم بلدان المنطقة جيداً للغاية. وارتفعت أسعار النفط بقوة وبلغت ٥٨% في المائة، وتشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط في المنطقة زاد بنسبة ٦% في المائة، وأن الإيرادات النفطية زادت بنسبة ٦٨% في المائة.

وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات النفطية للمنطقة ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، بلغ مجموعها ١٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وكان هذا أكثر من ضعف مجموع عام ١٩٩٨ البالغ ٧٠ مليار دولار، ويزيد بنسبة ٦٨% في المائة عن مجموع عام ١٩٩٩، البالغ آر٩٦ مليار دولار. وكانت الإيرادات النفطية للمنطقة في عام ٢٠٠٠ في الواقع أعلى بكثير من المستويات السنوية التي سجلت في التسعينيات، وقد بلغت أعلى مستوى لها منذ عام

حققه قطاع النفط وأضحاً جداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث كان النفط، خلال الأعوام الماضية، يمثل أكثر من ٣٥% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و ٧٥% في المائة من إيرادات الحكومات، و ٨٥% في المائة من الصادرات.

كما ساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد التي انتهجتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في تعجيل النمو الاقتصادي في هذه البلدان. ففي عام ٢٠٠٠، زادت وتيرة تنفيذ السياسات التي تستهدف دعم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لعدة سنوات من الإصلاح والتحرير الاقتصادي، أصبحت عُمان سلعاً بلد من بلدان الإسكوا، ينال عضوية منظمة التجارة العالمية. وفي عام ٢٠٠٠، أجرت المملكة العربية السعودية في إطار الجهود الذي بدأها لنيل عضوية المنظمة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، تغييرات كبيرة في السياسات تدعم تسهيل الإصلاح والتحرير الاقتصادي. ومن الجدير باللاحظة أنه في عام ٢٠٠٠، وخلافاً لما حصل في عام ١٩٩٦، لم تحول القفزة التي تحقق في الإيرادات النفطية حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي عن المضي في تنفيذ سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصاديين التي وضعت خلال العام السابق. وأفضى ارتفاع الإيرادات النفطية وازدياد الإنفاق الحكومي، مقترباً بتحسين كبير في مناخ الاستثمار، إلى زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي الذي يبذل القطاع الخاص في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتقدّر التقديرات بأن أعلى معدلات للنمو الاقتصادي حققت في عام ٢٠٠٠ في بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت هي المعدلات التي سجلت في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وأدنى هذه المعدلات هي التي حققت في عُمان والكويت.

أما بالنسبة إلى بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوّعاً، باستثناء العراق، فالتقديرات تشير إلى أن مجموع ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل ٧٢% في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو معدل أدنى بقليل من معدل الـ ٤% في المائة الذي سجل في عام ١٩٩٩. لكن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقة التي تحقق في عام ٢٠٠٠ كانت تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان الأعضاء المشمولة بهذه المجموعة: فالأردن ومصر واليمن حققت، حسب التقديرات، معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت ٢% في المائة أو أكثر،

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تختلف طبيعة أسواق العمل. فالعمال الوافدون يشكلون الجزء الأكبر من قوة العمل، وحصتهم تتراوح بين حوالي ٣٣ في المائة في البحرين و ٩٠ في المائة تقريباً في الإمارات العربية المتحدة. وهم يشغلون وظائف متنوعة تتراوح بين الوظائف المنخفضة الأجر التي تتطلب حداً أدنى من المهارات والتعليم، والمهن التي تستلزم معرفة فنية متقدمة للغاية فضلاً عن الخبرة. وفي معظم الحالات، يرفض مواطنو بلدان مجلس التعاون الخليجي القيام بوظائف يدوية منخفضة الأجر تحتاج حداً أدنى من المهارات. غير أنهم كثيراً ما تعوزهم المهارات الفنية التي تتطلبها الوظائف المرتفعة الأجر. وعلى مر السنين، اكتسب عدد متزايد من هؤلاء المواطنين التعليم والمهارات الالزمة لشغل الوظائف المرتفعة الأجر. ومعدلات النمو السكاني بينهم هي من أعلى المعدلات في العالم، إذ يزيد متوسطها عن ٣٥ في المائة سنوياً. ولأن حوالي ٧٠ في المائة منهم، في المتوسط، هم دون سن الثلاثين، فسيستمر، لعدة سنوات، تزايد السكان ومعروض اليد العاملة الوطنية بمعدلات مرتفعة نسبياً. وتدرك حكومات بلدان المجلس الحاجة إلى إيجاد فرص عمل لمواطنيها. كما أن الأموال الضخمة التي يحولها العمال الوافدون، في كل سنة، إلى خارج بلدان المجلس أعطت السلطات حافزاً إضافياً لتكثيف جهودها للاستعاضة عن العمالة الأجنبية بعمالة محلية كلما أمكن ذلك.

وظهرت معدلات التضخم منخفضة في المنطقة إذ تمكنت بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من إبقاء التضخم تحت السيطرة. وتشير التقديرات إلى أن معظم بلدان الإسكوا سجلت معدلات تضخم تقل عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن معدلات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين ٦٠ في المائة في البحرين و ٢ في المائة في الكويت. ولما كانت عمليات جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بسعر دولار الولايات المتحدة (باستثناء الدينار الكويتي)، المرتبط بسلة من العملات يهيمن عليها الدولار الأمريكي، فقد ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٠، جنباً لجنب مع الدولار الأمريكي، مقابل معظم العملات الأخرى، بما في ذلك اليورو، وعملات أوروبية معينة، والين الياباني. وأدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الواردات من أوروبا واليابان وشركاء تجاريين آخرين، بالعملات المحلية، الأمر الذي ساعد على إبقاء معدلات التضخم عند مستويات

١٩٨١، عندما بلغ مجموعها ٦١ ١٧١ مليار دولار. وتفيد التقديرات بأن الإيرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، بلغت ١٣٠ مليار دولار، وهذا يمثل زيادة مقدارها ٥٤ ٩٦ مليار دولار على مستوى عام ١٩٩٩. وتقدر الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية بـ ٧٤ ٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وهذا يمثل زيادة قدرها نحو ٣١ مليار دولار على مستوى العام السابق.

وفي عام ٢٠٠٠، ظلت أحوال أسواق العمل غير موافية إجمالاً للباحثين عن عمل في معظم بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فالنمو الاقتصادي لم يكن كافياً لتوفير فرص عمل لهم وتلبية احتياجات العدد المتزايد من الوافدين الجدد على سوق العمل. ولا تزال مشكلة البطالة المزمنة التي تواجه هذه البلدان تمثل تحدياً صعباً، لأن هناك، والحالة هذه، عدداً وافراً من الباحثين عن العمل. ومعدلات البطالة التي تنشرها المصادر الرسمية تقل عادة بنسبة الثالث تقريباً عن التقديرات التي تجريها مصادر مسحية في معظم البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ومع ذلك، فإن حكومات هذه البلدان تدرك خطورة المشكلة وما يمكن أن يترتب عليها من آثار خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتتخذ، لذلك، تدابير محددة لمعالجتها. وقد استمر معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الارتفاع ببطء، وبالتالي تظل حصة المرأة في القوى العاملة منخفضة نسبياً في المنطقة. والأرقام التي تبين حصة المرأة في القوى العاملة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن تتراوح بين ٢١ و ٣٠ في المائة، وتتدنى عن ذلك في بقية أعضاء الإسكوا، حيث تتراوح بين ١١ و ٢٠ في المائة. وكانت تطورات أسواق العمل في عام ٢٠٠٠ مقلوبة بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وفيما بين أعضاء كل من المجموعتين.

وكانت تطورات سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة سيئة للغاية في عام ٢٠٠٠. بسبب إغلاق السلطات الإسرائيلية لهذه المناطق، زاد عدد العاطلين عن العمل، فوراً، بـ ١٢٥ ٠٠٠ عامل كانوا يشتغلون في إسرائيل. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، كان معدل البطالة يقدر بـ ١١ في المائة؛ وفي النصف الثاني من السنة، أثناء إغلاق الحدود، قدر أنه أصبح يناهز ٣٠ في المائة. ومن شأن هذا المعدل المرتفع أن يزيد، بسهولة، نسبة سكان المنطقة الذين يعيشون في الفقر من ٢١ إلى ٢٨ في المائة، وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

ويتوقع أن تتسارع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والشخصية في المنطقة خلال عام ٢٠٠١. وينتظر للبلدان التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، منها، مثلاً، المملكة العربية السعودية ولبنان، ان تسرع بالإصلاحات الاقتصادية وأن تدخل التغيرات القانونية والتنظيمية الازمة لتشجيع التجارة والاستثمار. ومن المتوقع أيضاً أن تتسارع في عام ٢٠٠١ وتيرة الشخصية في مصر والأردن، وأن يبدأ لبنان في تطبيقها.

ويرتفع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤٪ في المائة في المنطقة خلال عام ٢٠٠١ متجاوزاً بذلك معدل النمو السكاني البالغ ٢٪ في المائة للسنة الثانية على التوالي. وسيكون معدل النمو هذا أدنى من المعدل المسجل في عام ٢٠٠٠ ولكن أعلى من المعدلين المسجلين في عامي ١٩٩٩ و ١٩٩٨.

ذلك سيستمر، في عام ٢٠٠١، التحسن الملحوظ في أوضاع سوق العمل أمام مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي. فارتفاع الإنفاق الحكومي، وازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص، والاستمرار في تطبيق سياسة الاستعاضة عن القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة محلية، ستزيد من زيادة الطلب على العمال المحليين. وحتى في بلدان الإسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً، يتوقع أن تتحسن، ولو بدرجة متواضعة، أوضاع سوق العمل، بالنظر إلى كثرة العاطلين عن العمل والذين ينضمون إلى قوة العمل في كل سنة. على أن ارتفاع النمو الاقتصادي لدى معظم أعضاء هذه المجموعة، وانتهاج سياسات تهدف إلى مكافحة البطالة، كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية ومصر، سيسهمان في تحسين أوضاع سوق العمل. كذلك سيستمرالأردن في الاستفادة من نجاح مناطقه الصناعية المؤهلة ومن تحويل العقبة إلى منطقة للتجارة الحرة. وسيسهم قطاع السياحة بحصة كبيرة من فرص العمل الجديدة في البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً ضمن هذه المجموعة، بلا استثناء تقريباً.

ويتوقع لمعدلات التضخم في معظم بلدان الإسكوا أن تظل تحت السيطرة في عام ٢٠٠١، لأن الحكومات ستنهج فيما يبدو، سياسات نقدية ومالية حذرة. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الواردات سيعملان سوياً على دفع معدلات التضخم إلى أعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن يحتمل، رغم ذلك، ان تظل معدلات التضخم في هذه البلدان من أدنى المعدلات في العالم. كذلك سيظل التضخم تحت السيطرة بوجه عام في معظم بلدان الإسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً، متراوحاً بين حوالي ٣٪ في المائة وما دونها.

منخفضة نسبياً. ومع ذلك، و كنتيجة مباشرة للارتفاع الكبير للنفقات الحكومية واستهلاك القطاع الخاص، تشير التقديرات إلى أن معدلات التضخم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٠٠ في خمسة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة.

وتفيد التقديرات بأن لبنان شهد أدنى معدل تضخم من بين بلدان الإسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً. الواقع أن معدل التضخم السالب الذي بلغ -٨٪ في المائة في لبنان، حسب التقديرات، كان أدنى المعدلات في المنطقة في عام ٢٠٠٠. أما في اليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سُجّلت أعلى معدلات التضخم في المنطقة، وبلغ المعدلان ٨٪ في المائة و ٥٪ في المائة بالترتيب وفقاً للتقديرات.

وستتأثر التطورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا، خلال عام ٢٠٠١، تأثيراً كبيراً بالعوامل التالية: (أ) التطورات التي يشهدها قطاع الطاقة (النفط والغاز)؛ (ب) التطورات المتصلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠؛ (ج) تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (د) مدى السرعة والنجاح في الشخصية وفي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في بلدان الإسكوا؛ (هـ) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (و) ندرة المياه وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في كثير من بلدان الإسكوا؛ (ز) تشجيع لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

ويتضرر أن يكون أداء قطاع النفط في المنطقة جيداً جداً في عام ٢٠٠١، وإن كان أقل جودة من أداءه في عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن ينخفض إنتاج النفط في الدول الأعضاء حتى يمكن الإبقاء على متوسط سعر النفط في حدود ٢٤ إلى ٢٥ دولاراً للبرميل. ويتضرر أن يبلغ متوسط سعر سلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام، في عام ٢٠٠١، حوالي ٢٥ دولاراً للبرميل، أي أقل بنسبة ٤٪ في المائة من متوسط ٢٧ دولار للبرميل المسجل بالنسبة لعام ٢٠٠٠. ونظراً إلى أنه من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط وأسعاره في عام ٢٠٠١، فمن المرجح لإيرادات النفط أن تكون أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠. غير أنه من المتوقع أن تبقى مع ذلك أعلى بكثير من المستويات التي سجلتها في عام ١٩٩٩، ويفترض أن تستمر في تعزيز النمو والتعميم الاقتصادية، وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وستكون لها آثار إيجابية جداً على الميزانيات الحكومية والديون العامة.

## ثانياً- التطورات النقدية والضريبية والمالية

وكان ربط العملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فعلياً، بدولار الولايات المتحدة، يعني ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وفقاً لارتفاع أسعار الفائدة المرتكزة على الدولار في عام ٢٠٠٠. ولكن بازالة المالية التضخمية، والحفاظ على بيئة نقدية مستقرة، وإعلان خطط لشخصية بعض شركات القطاع العام، استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز ثقة الجمهور في استقرار أسعار الصرف المحلية وهو عامل يُعتبر أساسياً في تشجيع إعادة الموارد المالية من الخارج إلى الوطن.

ويمكن أن تؤدي سياسات دعم العملات الوطنية للمحافظة على سعر صرف مستقر إجمالاً مقابل دولار الولايات المتحدة، إلى بعض الآثار السلبية بالنسبة إلى أعضاء الإسکوا، نظراً إلى أن مثل هذا النظام يعتمد على التدخل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف للحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية ضمن نطاق ثابت أو متحرك في نظام أسعار الصرف. ويمكن للمصارف في البلدان الأعضاء في الإسکوا التي تتبع هذا النظام لأسعار الصرف، توقيعاً منها أن يصمد هذا النطاق، وأن تقتصر أدواء أن تستخدم ودائماً زبائنها بالدولار لشراء أسهم و/أو أدونات وأوراق خزينة عالية الربح بالعملة المحلية لبلدها. ومن شأن تخفيض قيمة العملة المحلية في أي بلد أن يؤدي إلى خسائر هامة لدى المصارف في دولارات الولايات المتحدة، ويجب البنك المركزي على التدخل للمساعدة في تخفيف المشاكل الناجمة عن ذلك بالنسبة لذاته المصارف، من خلال استعمالاحتياطياتها الدولية. وهذا ما حصل في مصر عام ٢٠٠٠: فقد اضطرّ البنك المركزي المصري إلى التدخل في سوق أسعار الصرف لمساعدة المصارف على تعويض خسائرها بالدولار وتلبية طلب الجمهور على العملات الأجنبية.

أما الانخفاض في سيولة السوق (أي تدني نمو المعروض النقدي)، في معظم البلدان الأعضاء في الإسکوا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، فقد قابله انخفاض مماثل في معدلات نمو الاعتمادات المصرفية والسيولة المصرفية. وبالإضافة إلى التغيرات في تكون الإنفاق الحكومي، فإن العوامل التي ساهمت في انخفاض نمو المعروض النقدي شملت القيود على الاعتمادات المصرفية، والتي مورست من خلال عدد من التدابير القانونية (مثل التغييرات في أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي أو السيولة ووقف الاعتمادات)، وبيع أدونات

ظللت السياسات النقدية في البلدان الأعضاء في الإسکوا في عام ٢٠٠٠ تهدف إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وساهمت هذه السياسات في ضمان وجود معدلات منخفضة نسبياً ومستقرة للتضخم وحافظت على ثقة القطاع الخاص.

وقد تعززت فعالية السياسات النقدية في المنطقة في عام ٢٠٠٠ بإصلاح القطاع المالي في غالبية البلدان الأعضاء في الإسکوا. وكانت هذه الإصلاحات التي بدأت في أوائل التسعينيات تهدف إلى تحسين عملية حشد وتخصيص الموارد المالية من أجل التنمية وتعزيز نظام الرقابة النقدية. ولهذا الغرض، عزز دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة وتحصيص الاعتمادات، خصوصاً في الأردن وعمان ومصر واليمن. وأحرز تقدم هام في تحرير هيكل سعر الفائدة في هذه البلدان. وكان التركيز في البداية منصباً على أسعار الودائع وعلى تقليص نطاق الأسعار التفضيلية، خصوصاً بالنسبة إلى القطاع العام، ولا سيما في مصر والأردن.

وتنت زيادة أنواع الأصول المتاحة للجمهور المحلي، خصوصاً في الأردن ولبنان ومعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية. وتحقق ذلك من خلال إدخال أدوات مالية جديدة يحدد السوق أسعارها. وشملت هذه الأدوات مجموعة متنوعة من شهادات الإيداع، وأدونات وسندات خزينة قابلة للتداول، وأوراق تجارية وغير ذلك من مشتقات السوق. وأحرز معظم البلدان الأعضاء في الإسکوا، وبشكل خلص الأردن وعمان ولبنان، تقدماً هاماً كذلك في تعزيز نظامها المالي من خلال زيادة رأس المال المدفوع لمؤسساتها المالية وتحسينات من خلال توخي الحذر في القواعد وتعزيز الإشراف.

وفي عام ٢٠٠٠ عززت غالبية البلدان الأعضاء في الإسکوا الجهود الرامية إلى تحسين آليات الرقابة النقدية، خصوصاً في إطار التحرير المالي. وركزت الجهود على الانتقال من القيود الكمية على الاعتمادات إلى أدوات غير مباشرة للرقابة النقدية مثل أداة إعادة الخصم التي جعل منها أدلة أكثر إحساساً لظروف السوق في معظم البلدان الأعضاء في الإسکوا. وفي الأردن والكويت وعمان، استُخدم بيع وإعادة شراء سندات وأدونات خزينة البنك المركزي على نطاق أوسع من ذي قبل في إدارة السيولة.

لتحرير نظم العملة. غير أن المعروض النقدي (ع) بقي سبباً رئيسياً لمصاريف الميزانية في كلا البلدين.

ومكنت القفزة التي تحقق في أسعار النفط وإنتجاهه، وبالتالي إيراداته، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي من تمويل عجز ميزانيتها التي كانت توقعته للسنة المالية ٢٠٠٠. واعتمد عدد من هذه البلدان، خصوصاً عُمان والكويت، على افتراضات متواضعة لأسعار النفط في توقعات الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٠، ومن ثم فقد كانت الإيرادات النفطية الفعلية التي مثلت جزءاً كبيراً من إيرادات الميزانية أعلى بكثير مما كان متوقعاً. ولم تسمح الإيرادات النفطية الأعلى بكثير بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تزيد النفقات الرأسمالية فحسب، بل وكذلك أن تقل حالات العجز في ميزانياتها، أو إزالتها تماماً.

وكانت النفقات الإجمالية في ميزانيات بلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعه ستزيد حسب التوقعات من ٨٩ مليار دولار في السنة المالية ١٩٩٩ إلى حوالي ٩٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٠، أي بحوالي ٦٥ في المائة، بينما كان من المتوقع أن يزيد مجموع الإيرادات من حوالي ٧٣ مليار دولار إلى ٧٨ مليار دولار، مما يؤدي إلى عجز موحد للميزانية يبلغ قرابة ١٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وخلال الجزء الأخير من التسعينيات شهدت هذه المجموعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا اتجاهها نحو الانخفاض في نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي. غير أنه يتوقع في السنة المالية ٢٠٠٠ أن تكون معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي حققت فوائض في الميزانية، نظراً إلى الفوائض الفعلية الأولية في الميزانية التي تحقق بفضل الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية خلال النصف الثاني من السنة.

وفي عام ٢٠٠٠، طبقت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، رسمياً، تدابير خفض التكاليف التي اعتمدت في عام ١٩٩٩ لمراقبة الإنفاق على المشاريع، في حين بقيت النفقات الجارية، لاسيما النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والدفاع والأمن، دون تغيير. ونتيجة لذلك، انخفضت النسبة الكلية للنفقات الرأسمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان من متوسط ٧ في المائة تقريباً حسب التقديرات في عام ١٩٩٩، إلى حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما ارتفعت النسبة الكلية للنفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٣٥ في المائة إلى حوالي ٣٩ في المائة حسب التقديرات.

وأسهم الخزينة وزيادة تدفق السيولة إلى الخارج في شكل تحويلات جارية ورأسمالية لأغراض العمليات الخارجية.

وفي الأردن والإمارات العربية المتحدة، والكويت اتخذت سلسلة من التدابير لتنظيم السيولة وتحسين الإدارة النقدية. وشملت هذه التدابير اعتماد نظام ينص على عدة أنواع من نسب السيولة في هيكل الودائع المصرفية وعلى الحفاظ على نسبة معينة للحسابات المصرفية الجارية للودائع النقدية، وللودائع لأجل وودائع الأدخار، وللودائع الجارية مع مصارف محلية أخرى. وفي المملكة العربية السعودية وعُمان ولبنان، وُضعت ترتيبات لتبادل العملة مع مصارف محلية أخرى، من بينها شراء وبيع العملات الأجنبية بهدف التقليل إلى أدنى حد من خطر التقلبات في قيمة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة.

واستمر اتباع السياسات النقدية المذكورة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، إثر الارتفاع النسبي في السيولة المصرفية التي رافقت عودة الإيرادات النفطية للارتفاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي وما لحق من آثاره أعضاء أخرى في الإسكوا. وشجع البنك المركزي في كل من الأردن وعُمان القطاع المصرفي على عرض مجموعة من خطط التوفير التافيسية مع حواجز نقدية، على الجمهور. وعززت بلدان أخرى، مثل المملكة العربية السعودية وقطر ولبنان، رصد البنك المركزي لعمليات أسواق النقد وأسواق رأس المال. وفي الأردن والبحرين والكويت، أجري بحث دقيق لسياسات الاعتماد المصرفية، ونوعية الأصول، ونوعية الإدارة، ونظام تقييم الاعتمادات، والالتزام بقواعد ونظم البنك المركزي، وغير ذلك من القضايا المتصلة بالقدرة على الدفع والسيولة والأداء العام.

وعزى نمو المعروض النقدي (ع)<sup>(٤)</sup> للبلدان الأعضاء في الإسكوا مثل الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، جزئياً، إلى توسيع نطاق الاعتمادات المصرفية ليشمل القطاعين العام والخاص، وجزئياً إلى التوسيع في صافي الأصول الأجنبية المتأتية من المعونة والمنح الخارجية في حالة الأردن، ومن الارتفاع في محفظة العملة الأجنبية، الذي كان سببه ارتفاع الإيرادات النفطية، في حالة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وزادت الودائع لأجل وودائع الأدخار في كل من مصر والأردن زيادة كبيرة، إثر اتخاذ خطوات مختلفة

(٤) ع = العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب.

الخزينة. ومن المتوقع أن تستمر هذه التدابير، إذ أن الحكومات تسعى إلى تعويض التخفيضات في الإيرادات التعريفات الجمركية على الواردات والتي سببها تنفيذ سياسات منظمة التجارة العالمية.

وكانت الإصلاحات الضريبية التي اضطاعت بها البلدان الأعضاء في الإسکوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوّعاً في السنوات القليلة الماضية تهدف إلى إزالة الاختلالات في المالية العامة، وتطبيق مبدأ الندرة النسبية للموارد، وتسهيل الاتجاه نحو ظروف اقتصادية يمكن في كنفها لشركات القطاع الخاص أن تصبح أكثر كفاءة وبالتالي قادرة على البقاء تجاريًا. وقد أصبح تخفيض الدعم غير المباشر عنصراً رئيسياً في خطط الإصلاح المالي لمعظم أفراد هذه المجموعة من البلدان الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لإدخال نظم ضريبية ذات كفاءة، وتنظيم الخدمة المدنية، وتعزيز القدرة الإدارية المالية وتحسين الشفافية في النفقات.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط ، فإن أداء معظم أسواق الأسهم في منطقة الإسکوا لم يكن مرضياً في عام ٢٠٠٠ . وكان الاستثناء الوحيد هو سوق الأسهم السعودي الذي أنهى العام بأرباح صافية. وسجل سوق الأسهم المصري أعلى خسارة بانخفاض عام يقرب من ٤٠ في المائة، تليه بورصة عمان بانخفاض يبلغ حوالي ٢٠ في المائة.

ويبدو أن حكومات معظم البلدان الأعضاء في الإسکوا أحكمت الخناق على نفقات الميزانية، مقللة بذلك الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على أنشطة القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، بقي حماس الأعمال في أسواق الأسهم لهذه البلدان مكبوتاً. ولم تشجع الانتقاضة الفلسطينية الأخيرة وتصاعد التوترات الإقليمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ سير الأعمال، بما في ذلك المشاركة في أسواق الأسهم، في جزء كبير من منطقة الإسکوا. كما ساهم الافتقار النسبي للشفافية، وسوء تدفق المعلومات، وعدم دخول شركات جديدة برأس المال كافٍ، وبطء حركة الخصخصة، في رداءة أداء معظم أسواق الأسهم في منطقة الإسکوا.

إن الصورة المتوقعة لأسواق الأسهم في منطقة الإسکوا مختلطة. فمن المتوقع أن يبقى أداء هذه الأسواق ضعيفاً في النصف الأول من عام ٢٠٠١ ، ولكن الآفاق جيدة لعكس الاتجاه في نصفه الثاني، رهناً بعده عوامل. أولاً، يشير تخفيض أسعار الفائدة في نظام الاحتياطي

وتزايد في بلدان مجلس التعاون الخليجي إدراك الحاجة إلى المزيد من الانضباط المالي لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية الكثيرة القلب. فقد مثلت هذه الإيرادات متوسط ٨٠ في المائة تقريباً من مجموع إيرادات الميزانية. ويبدو أن قرار الحكومة في عدد من هذه البلدان في عام ٢٠٠٠ ، وبشكل خاص في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت، برفع الأسعار والرسوم المفروضة على المستفيدين من الخدمات والمرافق العامة، يشير إلى أن الإيرادات المحلية للميزانية ستلعب دوراً متزايد الأهمية في تمويل نفقات الميزانية ويشكل جزءاً من سياسة مالية طويلة الأمد تهدف إلى إيجاد قاعدة أكثر تنوّعاً للإيرادات المحلية. وبذلت جهود لوقف ارتفاع المديونية المحلية وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ على الثقة في النظام المالي المحلي.

ولا يبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تتوقع أن تكون للإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار رسوم الخدمات والمرافق العامة إضافة هامة لإيرادات الميزانية؛ بل إن توليد الدخل بهذه الطريقة يعتبر عنصراً يمثل الجهود الأكبر بكثير التي تضطلع بها حكومات هذه البلدان لمنع الهراء وترشيد الاستهلاك، لا سيما استهلاك الكهرباء والماء والبنزين، وإلغاء الإعارات المالية المخصصة لهذه البندود وغيرها من بنود الميزانية.

واستمر الاتجاه الانكمashi في ميزانيات عام ٢٠٠٠ لمعظم البلدان الأعضاء في الإسکوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوّعاً، حيث زادت النفقات بمعدل أدنى من معدل التضخم، مما يعني انخفاض النفقات من حيث القيمة الحقيقة. وواصلت هذه المجموعة من أعضاء الإسکوا البحث، في عام ٢٠٠٠ ، عن وسائل بديلة لتخفيف حالات العجز في ميزانياتها، من خلال تطبيق إصلاحات لتوليد الإيرادات المحلية وكذلك من خلال تخفيض الدعم أو مدفوعات خدمة الديون لتخفيف المصاريF. وحالياً، تقاد الإيرادات المحلية في ميزانيات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر تغطي كامل النفقات الجارية لميزانياتها. ويبدو أن الاقتراض المحلي والخارجي لهذه البلدان وكذلك المساعدة والمنح الأجنبية التي تحصل عليها، لا تُستخدم إلا لتمويل النفقات الرأسمالية.

وقد لجأت البلدان الأعضاء في الإسکوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوّعاً بشكل متزايد إلى أدوات لاحتضن الموارد المحلية مثل تحسين طرق جمع الضرائب، وفرض ضرائب جديدة ورفع قيمة الضرائب الموجودة، وزيادة استخدام الأدوات المالية، مثل السندات الحكومية وأذونات

الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتعزيز أنشطة الخصخصة في الأردن ولبنان ومصر مثلاً، سيحسن بيئه الأعمال ويجذب الموارد المالية المحلية والأجنبية إلى أسواق الأسهم في المنطقة. غير أن أي انخفاض في أسعار النفط وإيراداته سيؤثر سلباً على أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ومن المتوقع أن يستمر إصلاح النظام النقدي في البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال السنوات القليلة القادمة. وإذا لم تخض الحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي نقاطها المخططة لعام ٢٠٠١ وفقاً للتفضيلات المتوقعة في الإيرادات النفطية، فيمكنها أن تتوقع عودة العجز في ميزانياتها أو اتساعه.

الفدرالي للولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠١، إلى بداية اتجاه نحو الانخفاض في تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة خلال العام المقبل. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المحلية للبلدان الأعضاء في الإسكوا نظراً إلى أن معظم العملات المحلية مرتبطة بدولار الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتاريخياً، كان هناك دوماً تلازم إيجابي بين انخفاض أسعار الفائدة وزيادة وتيرة النشاط في أسواق الأسهم في المنطقة. ثانياً، سيكون حل المشاكل الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعودة إلى عملية السلام، أثر إيجابي على أسواق الأسهم في المنطقة، لاسيما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأردن. ثالثاً، فإن استمرار التزام البلدان الأعضاء في الإسكوا بمبادرات الإصلاح الاقتصادي، مثل فتح الاقتصاد أمام المستثمرين

### ثالثاً - أداء القطاع الخارجي

للباسرة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وضمان عضويتها في الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ فقد أصبحت عُمان سابع عضو في الإسكوا قبل عضويته في منظمة التجارة العالمية؛ وقامت المملكة العربية السعودية بتغييرات كبيرة في السياسات المتعلقة بقوانين الاستثمار الأجنبي في محاولة لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية؛ ويقوم كل من لبنان واليمن بتعديل كل قوانينهما وتشريعاتها التجارية بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ ووقع مصر والاتحاد الأوروبي على اتفاق للشراكة الأوروبية المتوسطية؛ ويجرى كل من الجمهورية العربية السورية، ولبنان مفاوضات حثيثة مع الاتحاد الأوروبي للغرض نفسه. وعلى المستوى الإقليمي، تم تعزيز الخطط والأنشطة المرتبطة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ ومع بداية عام ٢٠٠١ خفضت الحواجز التعرفية بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً، كما خفضت الحواجز غير التعرفية. وبالإضافة إلى ذلك أُبرم في عام ٢٠٠٠ العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثانية بين أعضاء في الإسكوا.

وقد تحدى الأداء التجاري العام إلى حد بعيد في عام ٢٠٠٠، كما في السنوات السابقة، بأداء الصادرات النفطية في المنطقة. ويقدر أن صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي زادت بنسبة ٥٦ في المائة. وفيما بين أعضاء الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، سجلت تلك المصادر للنفط كذلك معدلات نمو عالية في الصادرات (٣٩ في المائة لمصر و ٢٢ في المائة للجمهورية العربية السورية و ٧٢ في المائة لليمن) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. وسجلت بلدان أعضاء أخرى من مجموعة الاقتصادات

تأثيرت منطقة الإسكوا خلال عام ٢٠٠٠، بتطورين أساسيين خارجين هما: زيادة متواصلة في سعر النفط، وتقدم ملحوظ في عملية العولمة.

فقد ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في عام ٢٠٠٠ وبلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠. وكان لهذا أثر إيجابي على الوضع المالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي وكذلك للبلدان ذات الاقتصاد المتبع في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٠، وعلى عكس ما حدث في عام ١٩٩٦، لم تحول الزيادة القوية في أسعار النفط حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تنفيذ سياساتها الخاصة بالإصلاح والتدعيم الاقتصادي. ووجهت الجهود نحو تصحيح حالات العجز الكبيرة في موازن المدفوعات الناتجة من التدهور الشديد لأسعار النفط في عام ١٩٩٨. وقد أدى ارتفاع الإيرادات النفطية وحدوث زيادة في الإنفاق الحكومي، يضاف إليها مناخ استثماري مناسب، إلى زيادة ملحوظة في مشاركة القطاع الخاص في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، لحقت فوائد ارتفاع أسعار النفط الاقتصادات الأكثر تنوعاً في شكل تحويلات العمال والعوائد السياحية والاستثمار.

وواصلت حكومات معظم بلدان الأعضاء في الإسكوا سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي لمواكبة عملية العولمة. ووقع التركيز على سياسات ترمي إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت عدة بلدان أعضاء في الإسكوا خطوات

أعضاء الإسکوا، كانت مساهمة مصر في مجموع الصادرات البينية هي الأكبر وبفارق كبير، حيث بلغت ٤٥٩ مليون دولار (أكثر من ضعف المبلغ لدى أي من البلدان الأخرى ذات الاقتصاد الأكثر تنوّعاً).

وأدّت زيادة أسعار النفط و الإيرادات، التي بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، إلى تعزيز النمو الاقتصادي وارتفاع الواردات في منطقة الإسکوا في عام ٢٠٠٠ (لم تكن آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد فورية). وارتفع مجموع الواردات في المنطقة، باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة، بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وجاء هذا الارتفاع بعد انخفاض في الواردات في عام ١٩٩٩ كان الدافع له أساساً انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٩٨ وبطء النمو الاقتصادي. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، نمت الواردات بنسبة ١٢ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وسجلت الإمارات العربية المتحدة وعمان معدلات أعلى بكثير من بلدان أخرى في هذه المجموعة بسبب اعتمادها المحدود على الإيرادات النفطية. ونمت الواردات في الاقتصادات الأكثر تنوّعاً بحوالي ٩ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. غير أن نمو الواردات في لبنان كاد يتوقف خلال عام ٢٠٠٠ نظراً إلى أن البلد كان يرزح تحت عبء الركود الاقتصادي. وعلى خلفية ضعف الواردات والأداء الاقتصادي، اضطّلت الحكومة اللبنانية الجديدة بإصلاحات كبيرة في سياسة الواردات في تشرين الثاني/نوفمبر، مخفضة متوسط التعرية الجمركية من ١٦ إلى ٦ في المائة. ولوحظ أيضاً حدوث تغير في اتجاه السياسة العامة في الجمهورية العربية السورية في أواخر عام ٢٠٠٠.

وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجةً للزيادة في الإيرادات النفطية، من ناحية، ونتيجةً للتقدم الذي تحقق من خلال الإصلاحات الهيكلية، من ناحية أخرى. واجتذبت المملكة العربية السعودية القدر الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لأي عضو في الإسکوا في عام ١٩٩٩، وما زالت تمثل حصة الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر، باحتياجها لثلثي المجموع الإقليمي. وكانت مصر المستفيد الأكبر الثاني في المنطقة في عام ١٩٩٩ حيث مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة بنحو ٤٠ في المائة على السنة السابقة. وسجلت البحرين والإمارات العربية المتحدة كذلك زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بذلت البحرين جهوداً منسقةً لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب ولديها الآن نظام قانوني سليم يسمح للشركات الأجنبية بحل

الأكثر تنوّعاً، أداء ضعيفاً نسبياً في الصادرات (٧ في المائة للأردن ونسبة منخفضة بلغت ٣ في المائة للبنان)؛ غير أن الصورة المتوقعة لصادراتها جيدة، نظراً إلى أن ارتفاع أسعار النفط من المفترض أن يغذي زيادة الطلب على منتجاتها في دول الخليج.

وبقي التوزيع الجغرافي للصادرات في عام ٢٠٠٠ مشابهاً لتوزيع السنة السابقة. فقد كانت حصة الصادرات الإجمالية المرسلة إلى البلدان النامية عالية نسبياً، لاسيما فيما بين أعضاء الإسکوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوّعاً. واتجهت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى شحن نفطها إلى البلدان الصناعية (اليابان أساساً) وإلى بلدان أخرى آسيوية. وكان للاقتصادات الأكثر تنوّعاً نطاق جغرافي أوسع للشركاء في الصادرات. فعلى الرغم من أن حصة كبيرة من صادراتها تتجه إلى الشرق الأوسط وأوروبا، كانت هذه البلدان تنشط لولوج أسواق جديد في آسيا وأوروبا الشرقية وحتى أفريقيا. أما أسواق نصف الكرة الغربي، فما زالت غير مستغلة.

وارتفعت الصادرات البينية بنسبة ٢ في المائة حسب التقديرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مقارنة بالنصف الأول من عام ١٩٩٩. وكانت أعلى حصة للصادرات البينية من مجموع الصادرات فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في البحرين (٣٤ في المائة) بسبب قاعدة صادراتها الأكثر تنوّعاً، تليها عُمان والإمارات العربية المتحدة. كما كانت لبلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي استطاعت توسيع صادراتها وتقدير الاعتماد على النفط، حصة مرتفعة من الصادرات البينية. ومثلّت الصادرات البينية في عُمان والإمارات العربية المتحدة ١٥ و ٩ في المائة من مجموع الصادرات ونمت بحوالي ١٦ و ١٧ في المائة بالترتيب في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لهذين البلدين نسبة عالية من كل الصادرات البينية لأعضاء الإسکوا كمجموعـة؛ فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، أتت ٣٠ في المائة من هذه الصادرات من الإمارات العربية المتحدة و ١٦ في المائة من عُمان. وفيما بين الاقتصادات الأكثر تنوّعاً، تعتبر الصادرات البينية حاسمة لأعضاء الإسکوا مثل الأردن ولبنان؛ فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، مثلت هذه الصادرات ٣٠ و ٤٠ في المائة من المجموع بالنسبة إلى هذين البلدين بالترتيب. وضمن الاقتصادات الأكثر تنوّعاً، سجل لبنان أعلى نمواً في الصادرات البينية، بنسبة ١٣ في المائة. ويعكس هذا قدرة لبنان على النهاد للأسوق المحلية، ولكن ربما يشير كذلك إلى عدم قدرته على المنافسة في أسواق أخرى. وضمن هذه المجموعة من

وكان الارتفاع الكبير لإيرادات الصادرات النفطية السبب، إلى حد بعيد، في تحسن ميزان الحساب الجاري في عام ١٩٩٩ بالنسبة إلى كل أعضاء الإسكوا التي توفرت عنها البيانات، رغم أن معظمها ما زال يظهر عجزاً. فقد انخفض عجز الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٩ إلى أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مصر كان ارتفاع الإيرادات السياحية، وتحويلات العمال وعوائد الصادرات السبب الأساسي لتقلص عجز الميزان التجاري. وسجلت البحرين أعلى عجز، بنسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان للكويت والأردن فائض في الحساب الجاري.

وانخفضت الديون الخارجية بالنسبة لكل الأعضاء في الإسكوا باستثناء الأردن ولبنان في عام ٢٠٠٠. فقد استخدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاع إيراداتها النفطية لتخفيف عبء الدين الخارجي عليها. وتظل الأردن والجمهورية العربية السورية وقطر البلدان الأكثر مديونية في المنطقة. فما فتئ الدين الخارجي لقطر يرتفع وذلك إلى حد بعيد بسبب التكاليف المالية الهائلة المرتبطة بتطوير حقلها الشمالي؛ وقد ارتفع الدين الخارجي للبلد بشدة أي من أقل من ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٢ إلى ٨٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٠. واستمرت مديونية لبنان في الارتفاع نتيجة عجزه الضريبي المرتفع؛ ففي عام ٢٠٠٠ كان صافي الدين العام يعادل ١٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر.

وهناك تزايد في التزام أعضاء الإسكوا بالعالمية. فقد انضممت الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأصبحت عُمان العضو المائة والتاسع والثلاثين للمنظمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بعد أكثر من أربع سنوات من المفاوضات التمهيدية. واشترط على عُمان تنفيذ سلسلة من التغييرات في سياساتها لتصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إلغاء الرسوم على الواردات من السلع القادمة جواً وبراً وبحراً، ورفع الحد الأقصى للملكية التجارية من قبل المستثمرين الأجانب من ٤٩ في المائة إلى ٧٠ في المائة؛ وترخيص الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة للشركات التي تقدم بعض الخدمات المالية، مثل المصارف وشركات التأمين وأعمال السمسرة، اعتباراً من عام ٢٠٠٣. وستبقى عُمان في مرحلة انتقالية خلال السنة الأولى من عضويتها، سيكون عليها خلالها أن تبين امثالها للشروط العامة لاتفاق منظمة التجارة العالمية.

النزاعات بصورة مرضية. وواصلت الإمارات العربية المتحدة جهودها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصاً في دبي، وخطت خطوة كبيرة لتصبح المركز الإقليمي لтехнологيا المعلومات مع افتتاح مدينة الإنترنت في دبي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وشهدتالأردن وعمان انخفاضاً حاداً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٩. وقد نتج هذا الانخفاض في عُمان، جزئياً، من إتمام المرحلة الأولى من ميناء صالة للحاويات المملوك جزئياً للأجانب في عام ١٩٩٨. وفي الأردن ارتبط الانخفاض بتدور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن من الجدير باللحظة أن الأردن ما زالت تثير اهتمام المستثمرين الأجانب في قطاع تكنولوجيا المعلومات نظراً إلى المجموعة الكبيرة من العاملين ذوي المهارة العالية لديها.

وتكتفت إصلاحات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٠ لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي من ناحية، والامتثال لمتطلبات منظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى. وظهر تغير أساسي في الموقف إزاء دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، في عدد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا. فقد أنشأت المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للاستثمار وأصدرت في نيسان/أبريل قانوناً جديداً للاستثمار الأجنبي يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أزال القانون الجديد بعض القيود بما في ذلك حظر العيادة الأجنبية للأملاك، والشرط القاضي بأن يكون لجميع العمليات التجارية وكيل سعودي، وتحديد الملكية الأجنبية للشركات داخل المملكة بنسبة ٤٩ في المائة. كما ينص القانون على حواجز للاستثمار الطويل الأجل؛ ومن هذه الحواجز تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات الكبرى من ٤٥ إلى ٣٠ في المائة بالنسبة للشركات المحلية والأجنبية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، يبسط القانون إجراءات منح الرخص والتراخيص.

وتنتج التغييرات في ميزان المدفوعات العام، إلى حد بعيد، من تغيرات أسعار النفط، وتؤثر على البلدان المصدرة للنفط وكذلك الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وفي عام ٢٠٠٠، وجّهت الجهود أساساً نحو تصحيح حالات العجز الكبيرة في ميزان المدفوعات التي شهدتها بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٩ إثر تدهور أسعار النفط في عام ١٩٩٨.

جداً. وسيكون على هذه البلدان أن ترفع الإنتاجية إذا أرادت أن تزيد قدرتها التنافسية في السوق الدولي. وهذا هام بشكل خاص في قطاع المنسوجات، إذ أن مصر والجمهورية العربية السورية تعتمدان اعتماداً شديداً على صادرات المنسوجات وقد تفقد الأسواق المحمية تقليدياً بترتيب الألياف المتعددة، الذي سيُحل بشكل كامل خلال هذا العقد.

ويجب تنفيذ عدد من السياسات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتسهيل التوسيع. أولاً، ينبغي تصميم السياسات المحلية بحيث تجنب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الصادرات بهدف تعزيز إمكانيات نقل التكنولوجيا. وتتوفر الشراكة الأوروبية المتوسطية فرصاً لتحقيق ذلك الغرض، إذ أن اتفاقات الشراكة المتعلقة بالموضوع تتضمن أحكاماً محددة لنقل التكنولوجيا. ثانياً، هناك حاجة إلى تقليل الحاجة التجارية بشكل كبير أو إزالتها لتشجيع تكامل تجاري أكثر عمقاً وأقل هشاشة مع بقية العالم. وتتوفر منظمة التجارة العالمية إطاراً ثابتاً لتحرير التجارة. وبينما ينبعى للبلدان الأعضاء في الإسكوا التي لم تتضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية (بما فيها المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، واليمن) أن تكشف جهودها لنيل عضوية المنظمة. ثالثاً، يجب دعم ترتيبات التسيير الإقليمية التي يجري التفاوض حولها أو تتفيد منها حالياً، بما في ذلك الشراكة الأوروبية المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعملية شاملة للتكامل الاقتصادي الحقيقي إذا أرادت البلدان الأعضاء تحقيق إمكانياتها التجارية الكاملة. وأخيراً، تحتاج الحكومات إلى مواصلة الاستثمار في التعليم، لاسيما التعليم الثانوي، ورفع مستوى المهارات بهدف تحسين إنتاجية اليد العاملة وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء.

#### رابعاً- التطورات في قطاع النقل

تحسينات في الهياكل الأساسية وكذلك في تشغيل نظام النقل المتكامل.

ويبلغ الطول الإجمالي لشبكة الطرق في منطقة الإسكوا (باستثناء العراق وقطر والضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الافتقار إلى البيانات) قرابة ٣٦٠٠٠ كيلومتر، يقع ٤٦ في المائة منها في المملكة العربية السعودية. وقد زادت الشبكة بنسبة ٨٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨.

وكما ذكر آنفًا، أُبرم عدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين البلدان العربية في عام ٢٠٠٠. وهذه الاتفاقيات مسموح بها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي مفيدة بالتأكيد؛ غير أن هذه الاتفاقيات ليست دائمًا متناسبة فيما بينها. وإضافة إلى ذلك، وقعت الأردن اتفاقاً للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وقد أُبرم هذا الاتفاق بأسرع مما كان متوقعاً ويُنتظر أن يوافق عليه كونغرس الولايات المتحدة في منتصف عام ٢٠٠١. وهذا الاتفاق هو الرابع فقط من الاتفاقيات التي وقعت عليها الولايات المتحدة؛ فقد دخلت الحكومة الأمريكية في اتفاقيات مشابهة مع كندا وإسرائيل والمكسيك. ويلغي الاتفاق مع الأردن كل التعريفات المفروضة على السلع الصناعية والزراعية ويفتح أسواق الخدمات الأردنية لشركات الولايات المتحدة. ومنذ عدة سنوات وقع البلدان اتفاقاً بشأن المناطق الصناعية المؤهلة.

وفي عام ٢٠٠٠، كما في السنوات السابقة، حددت أسعار النفط أساساً أداء التجارة في المنطقة. وكانت هناك بعض الجهد المبذول لتتوسيع الصادرات، وتحسين محتواها التكنولوجي، والاندماج بشكل أفضل عموماً في الاقتصاد العالمي. غير أن أعضاء الإسكوا بحاجة واضحة للعمل بجد أكبر لتحسين القدرة التنافسية لصادراتها وتلويعها. ويجب تحسين المهارات التكنولوجية ومهارات اليد العاملة وتنمية الإنتاجية في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولكن بشكل خاص في تلك التي يوجد لديها نقص في اليد العاملة (وبالتحديد بلدان مجلس التعاون الخليجي). وبينما على البلدان ذات القدرة في اليد العاملة أن تتشريع وحدات لديها للمنتجات في المجالات التي تنمو فيها الصادرات العالمية بسرعة، مثل الإلكترونيات. فلبيان مثل الجمهورية العربية السعودية ومصر واليمن هي بلدان تكثر فيها اليد العاملة ذات المستويات المنخفضة للمهارة؛ وهذه العمالة هي من النوع الذي يكلف قليلاً ولكنها ليست منتجة

تتمثل إحدى أهم القضايا بالنسبة للتعاون والتكامل الإقليميين في تسهيل النقل والتجارة بين الدول الأعضاء في الإسكوا. وفي عام ١٩٩٩ لم تتجاوز حصة بلدان الإسكوا من مجموع وارداتها وصادراتها ٩٪ في المائة و٥٪ في المائة بالترتيب. ومن الأسباب الرئيسية لهذا المستوى المنخفض للتجارة بين أعضاء الإسكوا ارتفاع التعريفات الجمركية وتعقيد الإجراءات الحدودية. ويتطلب تسهيل النقل والتجارة الدوليين نهجاً متعدد الجوانب يشمل

هام في تحسين القدرة التنافسية في التجارة الدولية، لاسيما تلك التي تتعلق بالمنتجات الصناعية والزراعية والخدمات التي يوجد طلب أكبر عليها في إطار العولمة الحالي.

وفي أيار/مايو ١٩٩٩ أصدر أعضاء الإسكوا بياناً اتفقت فيه على الشروع في تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام)، واعتماد شبكة النقل الإقليمية المقترحة. وبدأت أعمال تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي على ثلاثة مسارات رئيسية مع تركيز الجهود على شبكة النقل الإقليمية، ونظم المعلومات المرتبط بها والإطار المنهجي لتحليل السياسات. وقد أقرت الأعمال التي اضطلع بها حتى الآن على المسارات الثلاثة من قبل خبراء في المنطقة قدموا تقييمات لها وأعربوا عن ارتياحهم لنظام المعلومات ونهج المذجنة المستخدم ودعموا مواصلة الجهود لتطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي حتى يصبح النموذج جاهزاً للعمل. وأكد الخبراء على أهمية الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة لتطبيق هذا النموذج وأهمية تشجيع استخدامه كنظام دعم لصنع القرار بالنسبة لصانعي السياسات المعنيين بتسهيل النقل والتجارة في المنطقة. وستسمح هذه التطورات الأخيرة لصانعي القرارات بتحليل السياسات بشكل أفضل ووضع خطط عمل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أما الجوانب التشغيلية والسوقية لإجراءات النقل والتجارة على معاير الحدود فهي معقدة في معظم البلدان النامية لأسباب مختلفة. وتتضمن العملية عموماً تبادل المعلومات من خلال عدة وثائق ونماذج فيما بين الشركاء التجاريين والسلطات الحكومية ووكالات الشحن ووكالات الشحن وموظفي الجمارك الخ. ويمكن أن يتجاوز عدد الأجهزة والتوفيقات اللازمة بسهولة عدة عشرات، والخطوات الالزامية لإتمام العملية كثيراً ما تكون عديدة وتستغرق وقتاً طويلاً. ولا يمكن لأوجه عدم الكفاءة الموجودة إلا أن تضر بالاقتصادات الوطنية والإقليمية. وأهمية تسهيل النقل كوسيلة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين واضحة. وقد اجتمع خبراء النقل وصانعو السياسات في المنطقة مؤخراً في شباط/فبراير ٢٠٠١، لإقرار ١١ توصية رئيسية صادرة عن دراسة أجرت مؤخراً حول تسهيل النقل الدولي للبضائع في المنطقة. وتضمنت الدراسة المتكونة من ستة مجلدات استعراضاً ميدانياً مفصلاً لإجراءات النقل والتجارة في خمسة بلدان أعضاء وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. كما تقدم تحليلات مقارنة يتصل بالبلدان المختارة وتحدد المشاكل

وتوجد شبكات للسكك الحديدية في خمسة بلدان فقط في منطقة الإسكوا وهي مصر والجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن. ويبلغ الطول الإجمالي للسكك قرابة ٤٠٠٦ كيلومتر. وفي مصر نقلت شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها ٣٠٠٩ كيلومتر حوالي ٩٧ في المائة من مجموع المسافرين بالقطار في المنطقة و ٥٢ في المائة من مجموع حركة الشحن. وزاد طول السكك الحديدية الإجمالي في المنطقة بنسبة ٦ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٠. وزادت حركة المسافرين الإجمالية بنسبة ٣٣ في المائة خلال هذه الفترة في حين ارتفعت حركة الشحن بنسبة ٢٣ في المائة فقط.

وكانت أنشط الموانئ البحرية في المنطقة في عام ١٩٩٩ هي دبي والإسكندرية وجدة مع وصول ٧١١١١٠٠٠ و ٤٥٨١ و ٤٣٢٤ سفينة، وحركة شحن إجمالية سنوية بلغت ٨٩٥٠٠٠ و ٢٨٠٥٦ و ٣٩٠٣٠٠٠ طن بالترتيب. وبرز ميناء دبي كأول ميناء في المنطقة فيما يتعلق بمعالجة الحاويات. فقد تناول في عام ٢٠٠٠ ٣٠٦٠٠٠ وحدة مكافئة لعشرين قدمًا (وحدة مكافئة) في عام ٢٠٠٠ على الرغم من منافسة موانئ خليجية أخرى مثل صالة في عُمان وخور فكان في الإمارات العربية المتحدة اللذين عالجا ما مجموعه ٣٣٠٠٠ وحدة مكافئة بالترتيب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بلغ مجموع الحمولة الساكنة للأسطول التجاري في الإسكوا ٦٦٢ مليون طن مما مثل ٢ في المائة فقط من مجموع العالم بالنسبة للسفن التي يفوق وزنها الإجمالي ٣٠٠ طن.

وسجلت أكبر حركة للطيران (الوصول والمغادرة) في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وشملت عمليات مطار أبو ظبي ٨٣ مليون مسافر في عام ١٩٩٩، ويمثل ذلك زيادة سنوية بنسبة ١٥ في المائة على رقم عام ١٩٩٨. وشملت عمليات مطار دبي ٧٨١٠ مليون مسافر في عام ١٩٩٩ وحوالي ١٢ مليون مسافر في عام ٢٠٠٠. وفي المملكة العربية السعودية أكمل تشييد مطار الملك فهد، الذي يقع على بعد ٥٠ كيلومتراً شمال الدمام، بتكلفة قدرها مليارات دولار تقريباً.

وللنقل دور هام يلعبه في دعم التنمية المستدامة. وقد بدأت الجهود لإقامة نظام متكامل للنقل منذ أكثر من ٢٥ عاماً ولكنها تواصلت بصورة أكثر إلحاحاً في السنوات الأخيرة. وسيساهم تسهيل النقل الدولي في المنطقة بشكل

العربية السورية لاستثمار ١٦٠ مليون دولار لانشاء خط السكك الحديدية بين دير الزور وأبو كمال يوفر ربطاً للخط الممتد حتى البصرة في العراق (وفي النهاية حتى الحدود الإيرانية). ويقدر أنه سيلزم مبلغ آخر قدره ١٠٠ مليون دولار لبناء خط الرابط بين حلب وميدان إكبيس، والذي سيربط بين شبكة السكك الحديدية السورية والتركية. وينظر لبنان حالياً في إعادة بناء خط السكك الحديدية بين طرابلس (لبنان) وعكار (الجمهورية العربية السورية).

ومن المتوقع أن يظل ميناء دبي أول ميناء في المنطقة بأكثر من ٣ مليون وحدة مكافأة لحركة الحاويات. وسيستمر ميناء صالة (عُمان) في التمويذ وكذلك الأمر بالنسبة إلى ميناء عدن؛ ويتوقع أن يعالج الميناءان ١١ مليون وحدة مكافأة وآر ١ مليون وحدة مكافأة بالترتيب في الأجل المتوسط. ويجري حالياً تشييد ميناءين مصريين جديدين كبيرين (ميناء العين السخنة وميناء شرق التفريعة).

ويجري وضع خطط لمضاعفة قدرة مطار أبو ظبي من حيث المسافرين وتوسيع مناطق التسوق والسوق الحرة فيه بـ ١٧٠٠ متر مربع و ٤٠٠٠ متر مربع بالترتيب بحلول عام ٢٠٠٤؛ ويتوقع أن تك足 أعمال التجديد ٦٠٠ مليون دولار. وسيتم تحسين مطار الملك عبد العزيز في جدة لزيادة قدرته لتبلغ ٢١ مليون مسافر سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك بتكلفة تتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار. وتخطط الحكومة في مصر لزيادة عدد المطارات من ١٩ إلى ٣٠ مطاراً بتكلفة قدرها آر ١ مليار دولار تقريباً. وستنشأ معظم المطارات الجديدة وفقاً لنظام البناء-التشغيل-نقل الملكية.

وستعزز التحسينات في تحليل نظام النقل وهيكله الأساسية وتشغيله وإدارته وتحطيمه، عندما يتم تنفيذه، القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات في المنطقة، وسيعني ارتفاع الطلب زيادة في النقل الأقليمي والبنياني للسلع من البلدان الأعضاء في الإسكوا. غير أنه ينبغي ايلاء العوامل التي يمكن أن تقوض نمو التجارة، بما في ذلك زيادة التناقض الإقليمي والدولي وعدم وجود الرؤية والتسييق والتمويل وإصلاح الإدارة العامة وأو الإرادة السياسية، الاهتمام الذي تستحقه.

وأسبابها. وبایجاز، توصي الدراسة أن تقوم كل دولة عضو في الإسكوا بإنشاء لجنة وطنية لتسهيل النقل والتجارة تتتألف من ممثلين عن جميع الأطراف المعنية لمعالجة جميع القضايا بما في ذلك تبسيط الإجراءات والشفافية وتطوير التشريعات والموارد البشرية والسوائل المؤسسية والاتفاقات والمعاهدات والنقل المتعدد الوسائل وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة للمعلومات والاتصالات.

ويفترض أن يؤدي التنفيذ التدريجي المنتظم للتوصيات التي توصل إليها خبراء النقل في المنطقة فيما يتعلق بتطوير نظام النقل المنكامل في المشرق العربي، واعتماد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، وتسهيل النقل وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إلى تحسن كبير في النقل والتجارة الدوليين في المنطقة.

والصورة المتوقعة لقطاع النقل في المنطقة هي عموماً إيجابية. فمعظم البنى التحتية موجودة باستثناء شبكة السكك الحديدية. غير أن المرافق الموجودة تحتاج إلى تحسينات كبيرة وإلى تنسيق معايير تصميمها وتشغيلها وسلامتها وصيانتها وكذلك إجراءاتها السوقية.

ويجري حالياً تنفيذ عدد من مشاريع النقل في المنطقة.

في اليمن يجري تخطيط الطريق السريع بطول ١٧٥ كيلومتراً بين سيحون ونشطون على الحدود الشرقية مع عُمان ومن المتوقع أن يكلف حوالي آر ١١٤ مليون دولار. وفي الجمهورية العربية السورية كان أكبر مشروع يعرض للمناقصة في عام ٢٠٠٠ هو الطريق السريع بين اللاذقية وأريحا الذي يبلغ طوله ١٠٠ كيلومتر بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون دولار. وفي مصر يجري حالياً تشييد جسر القنطرة على قناة السويس الذي يربط أفریقيا بآسيا. وفي لبنان ستكتمل أعمال بناء الطريق السريع العربية على عدة مراحل.

وقد شرعت المملكة العربية السعودية وهي المستثمر الأول في السكك الحديدية في المنطقة، في خطط في عام ٢٠٠٠ لربط ساحليها الشرقي والغربي بخط السكك الحديدية يمر عبر الرياض ويخدم أيضاً مناطق التعدين في الجزء الشمالي للبلاد. وتخطط الجمهورية

## خامساً- بناء رأس المال الاجتماعي

العمل ٦٤-٢٥)، ترافقها زيادة في الحصة النسبية لفئة كبار السن (٦٥ وما فوق). ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل القريب. وتجعل هذه التغييرات الديمغرافية من الأصعب على الأسر توفير الرعاية لكتاب السن لديها. كما تؤثر تغيرات اجتماعية أخرى تحدث نتيجة لأمور من بينها التصنيع والنمو الحضري السريع، وتآكل القيم التقليدية، وارتفاع تكالفة المعيشة ومشاكل الإسكان، على قدرة الأسرة في توفير الرعاية اللازمة لكتاب السن والمحاجين في منطقة الإسکوا.

وقد برزت المنظمات غير الحكومية في منطقة الإسکوا بوصفها عناصر فاعلة للاستمرار في توفير الخدمات الاجتماعية. وقد زاد عددها بصورة كبيرة، إذ ارتفعت من ٧٠٠٠ منظمة غير حكومية تقريباً في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٢٠٠٠ في عام ١٩٩٨. وقبيل هذا التوسع اتساع في نطاق عمليات المنظمات غير الحكومية وميزانياتها وأعضائها (بما في ذلك المتطوعون والموظفون برواتب). وباختصار، تجري حالياً زيادة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية.

وعلى الرغم من توسيع ظهور المنظمات غير الحكومية في الحياة العامة، فإن إمكانياتها للقيام بدور أنشط في التنمية، بدلاً من القيام بوظائف لسد النغائط، لم يتم استغلالها حتى الآن بشكل كامل. ولن يحدث هذا إلا باعتماد إصلاحات مؤسسية تسمح بشرادات قوية ومستدامة بين مختلف العناصر الفاعلة للتتحول إلى نمط منتج. وتشكل السلطات المحلية مجالاً مثيراً للقلق بشكل خاص في المنطقة، نظراً إلى أنها أعطيت تدريجياً مسؤوليات أكبر لتوفير الخدمات الاجتماعية الحضرية، ومع ذلك كثيراً ما تكون لديها موارد مالية وفنية ومؤسسية غير كافية أو دعم سياسي غير كافٍ لللأداء بكفاءة.

ومن غير المرجح بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة أن يكون بناء رأس المال الاجتماعي وتأسيس التنمية التشاركية من الاهتمامات ذات الأولوية لدى المخططيين وصانعي السياسات في الأجيالين القصيرة والمتوسطة. وعلى أية حال، لا يمكن تحقيق التنمية التشاركية المستدامة تاماً إلا عندما تعالج قضايا الاستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بصورة كافية. والحكم السديد هو أساس الاستدامة السياسية ويوفر بيئة داعمة وممكنة لمشاركة الناس. فبدون الحكم السليم، سيظل تكوين رأس المال الاجتماعي بطيئاً وينقصه عنصر الاستدامة.

يشير البحث والأدلة التجريبية بصورة متزايدة إلى أن استثماراً سليماً في رأس المال الاجتماعي يوفر بعدها حاسماً للتنمية الاقتصادية المستدامة. غير أن صانعي السياسات قلماً يولون ذلك الاهتمام الذي يستحقه.

وقد ظهرت تساؤلات جدية بشأن استدامة وفعالية توفير الخدمات الاجتماعية وتوزيعها ورصدها من قبل الحكومات المركزية، نظراً للظروف الديمغرافية والاجتماعية المتغيرة بسرعة والاقتصاد السياسي لمنطقة الإسکوا. وفي حين أن الدولة حافظت على دورها التخطيتي الاستراتيجي أو حتى زادت في ذلك الدور، فإن نطاق مشاركة عناصر اجتماعية فاعلة أخرى، وعلى وجه التحديد القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يزداد اتساعاً. وهناك حاجة لإيجاد طرق ابتكارية ومنتجة للشراكة من شأنها أن تسمح للبلدان بوضع نمط أكثر كفاءة وإنصافاً واستدامة لتقديم الخدمات. وتقع هذه القضايا في صلب تكوين رأس المال الاجتماعي.

وكانت النفقات العامة على الدعم الاجتماعي، وبشكل خاص رعاية المعوقين وكبار السن، دون المستوى الكافي في العديد من بلدان المنطقة، و كنتيجة لذلك أصبح دور الأسرة والمجتمع المحلي (باستخدام رأس المال الاجتماعي المكون من الروابط الأساسية) في توفير الخدمات للأفراد المحجاجين هاماً أكثر من أي وقت مضى. وتحتل الأسرة مكانة جوهرية في المجتمع في منطقة الإسکوا. فالعلاقات الأسرية وعلاقات القرابة تتخل جمجمة مستويات وجوانب التفاعل الاجتماعي والنظم السياسية. وما زالت الأسرة، التي تمثل الشكل الأساسي لرأس المال الاجتماعي المكون من الروابط الأساسية، ما زالت مصدرًا قوياً للدعم، يوفر التنشئة والتعليم وغيرهما من أنواع الرعاية. وفي المناطق التي مزقتها الحرب في المنطقة مثل لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، لعبت الأسرة دوراً حاسماً في تحسين الآثار السلبية للنزاعات المسلحة. وفي مثل هذه الإطارات يميل الناس للرجوع إلى الأسرة من أجل الحماية والرعاية والأمان؛ كما يسعون للتضامن الجماعي للأسرة والأقرباء لخفيف الضغوط الأمنية والاقتصادية.

وقد أولى المجتمع العربي منذ زمن طويل اهتماماً خاصاً لكتاب السن. إلا أن التغييرات التي حدثت في سكان المنطقة طورت الأنماط التقليدية للرعاية. وبشكل أدق، حدث انخفاض سريع في حصة الأطفال (في سن ٠ - ١٤) من مجموع السكان وحدثت زيادة نسبية في فئة سن